

زكاة الفطر أحكامها.. مقدارها.. ولمن تجب؟



مَتَى شَرَعَتْ زَكَاةُ الْفَطْرِ،
وَمَا مَقْدَارُهَا، وَمَا هِيَ حِكْمَةٌ
مِنْ شُرُوعِهَا، وَهِيَ تَجِبُ عَلَى مَنْ
لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ؟

— شَرَعَتْ زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي السَّنَةِ
الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَحِكْمَةُ
شُرُوعِهَا أَنَّهَا طَلِبَةٌ لِلصَّامِ
مِنَ الْغُلُوِّ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةٌ
لِلْمَسَاكِينِ، وَهِيَ تَجِبُ عَلَى
صَامٍ رَمَضَانَ وَفِي كُلِّ طَرَفٍ لِعَزْرِ
أَوْ لَغَيْرِ عَزْرِ، وَمَقْدَارُ هَذِهِ الزَّكَاةِ
هُوَ صَاعٌ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَدَلِ.

يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَطِيَّةُ
صَفِيحَرٍ رَئِيسُ لَجْنَةِ الْفَقْوَى
الْأَسْفَلِيِّ بِالْأَزْهَرِ: شَرَعَتْ
زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ
مِنَ الْهَجْرَةِ، مَعَ فَرَضِ صِيَامِ
رَمَضَانَ، فَقَدْ رُوِيَ الْخِثَارِيُّ
وَعَبْرَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا- قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ
الْفَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، «صَاعًا» مِنْ
تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى
الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى
وَالصَّغِيرِ وَالتَّكْبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،
كَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ
أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا- قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ
الْفَطْرِ «طَلِبَةً لِلصَّامِ مِنَ الْغُلُوِّ
وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ،
فِي دَافِلِ الْبِلَادِ الصَّلَاةِ فِي زَكَاةِ
مَقْبُولَةٍ، وَهَذَا أَجَابَةُ عَنِ الصَّلَاةِ
فِيهِ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

وبين الحديث الأول من هذا الزكاة وهو صاع من غالب ثوب البلد، وكان الغالب في أيام النبي -صلى الله عليه وسلم- في المدينة هو التمر والشعير، وأتمته الفقه على إخراجها عن بلد، لكن أبا حنيفة رأى جواز إخراج القيمة، وهي تختلف من بلد إلى بلد، من زمن إلى زمن.

والمدار هو نصف صاع من القمح على قدر من أبي حنيفة، أما من الإصناف الأخرى فصاع كامل، وهو قدحان وثلث القدح، وعند الشافعية صاع من أي صنف من الأقوات وهو قدحان، وعند المالكية صاع أيضاً، لكن مقداره عندهم قدح وثلث القدح ياكليل المصري، فتكفي الكيلة من ستة أشخاص، وراي الجمهور في كونها صاعاً من أي قوت أقوى من راي أبي حنيفة في المغاضلة بين الرقي وغيره، فإن معاوية هو الذي رأى عند قومه من الشام إلى الحجاز: أن يرى أن مدین من سمرات الشام - أي الطمح - تعدل - صاعاً من تمر، فأخذ الضراب الناس، لكن الأثرین بقوا على ما كان عليه أيام النبي -صلى الله عليه وسلم - وهو الشعير، ولا مانع من الأخذ برأي أبي حنيفة في إخراج القيمة مع مراعاة عدم التقيد بالسعر الدائم.

فإنَّ الفقيرَ ربما لا يستطيع أن يحصل على القوت بهذا السعر، فيؤخِّذُ بالسعرِ العاديِّ الجاري بين عامة الناس، وكلما زاد عليه كان أفضل. هذا، والصاع بساوي اثنين من الكيلو غرامات، 48 ريمها، أي أربع أوقيت.

وبالنسبة لحكمة مشروعية هذه الزكاة قد أشار إليها الحديث الثاني، فهي تعقل في فائدتين، فائدة تعود على المزي وفائدة تعود على ما يأخوون الزكاة.

أما الأولى: فهي تطهير المصانع مما عساه يكون قد وقع فيه مما يتنافى مع حكمة الصوم وأدبه، كالسباغ والنظر المحرم والغيبة والتفتع بما دون الاتصال الجسبي حتى من زوجة كالنفس والقُبلة، وقيل من تأسس من يسلم له صومه من كل المتخذ فتكون زكاة الفقر بمثابة جبر لهذا النقص، أو تعقير له أي جانب الفقرات الأخرى من الاستغفار والذكر والصلاة وغيرها.

وهي في الوقت نفسه برهان على أنه استفاد من دروس الصجوع والعطش رحمة بما يعانون منها من الفقراء والمساكين، فقد قاسى كما تقاسون، وهما لا يجوز أن يقسو عليه وتجمد عاطفته عندما يرى غيره ممن لا يجد ما يسد به جوعته أو يطفى ظمائه، يسأله شيئاً من فضل الله عليه. وكان هذه الزكاة، وهي رمز متواضع، بمثابة الرسم المفروض على الصائم لتسليم جائزة التقدير

من الله يوم العيد، كما جاء في حديث ابن عباس بسند مقبول في مثل هذه العواصم، حيث يشهد الله تعالى ملائكة على رضاء ومفطرة لعيدائه جزاء صيام رمضان وقيام ليلة، ومن نسأ قلبه ولم يخرجها، على الرغم من يسرها، دل على أنه لم يستفد من دروس الصيام، رحمة، وكان صيامه صاماً شكلياً، يكون مرغماً عليه حياء، عمل من الله ولكن من الناس، فهو لعل مرغوف مردود عليه، وذلك ما يشير إليه الحديث الذي رواه أبو خضف بن شاذان في فضائل رمضان وقال: إنه حديث جيد لاساءه «صوم شهر رمضان معلق بين السماء والأرض ولا يرفع إلا بركة القطر».

وأما الفائدة الثانية لزكاة الفطر فهي للمحتاجين إلى العونة، وبخاصة في يوم العيد، كي يسعفوا بالفقر والسرور، كما يفرح غيرهم من الناس، ولذلك كان من الأوقات المثيرة لإخراج زكاة الفطر صباح يوم العيد وقبل الاجتماع للصلاة، حتى يستقبل جميعهم بمهيم سرورين، ولا يحتاج الفقراء إلى التلطف على أبواب الأغنياء ليعطوهم ما يشعرون بهجة هذا اليوم، وقد جاء ذلك في حديث رواه البيهقي (الدارقطني اغنوه) عن طواف

ولهذه الفائدة التي تتصل
بإساعة الفرح والسرور
والتخفيف عن البائسين كانت
الزكاة مفروضة حتى على من
لم يصم شهر رمضان لعذر أو
لغير عذر، فإن كان قد قصر في
واجب فلا يجوز أن يقصر في
واجب آخر، وإن كان قد حرم
من الفائدة الخاصة للصيام فلا
يجوز أن يؤثر ذلك على واجبه
الاجتماعي، والله أعلم.

رجل أخرج زكاة الفطر وأعطاهما جميعاً خيرة ولم تستطع هذه الجمعية أن تنقلها كلها قبل صلاة العيد، فما الحكم؟

— من أدى زكاة فطره إلى وكيله جمعية خيرية تقوم بجمع الصفقات وتوزيعها على المستحقين فإن ماله تبرع بغير الزكاة إليها، حتى إذا لم تستطع هذه الجمعية أن توزع الزكاة كلها قبل صلاة العيد، ولمهم أن يخرج الزكاة قبل صلاة العيد وسلمها إلى الجمعيات أو الجهات التي تقوم بتوزيعها، النسبة لزكاة الفطر، إذا صام صائم ثلثي الشهر في بلد ما، وكان يولي هذا مائة بقية الشهر في بلد آخر ويشهد العيد هناك، ففي أي البلدين يجب أن يخرج الزكاة؟

في الخارج للمسلم زكاة فطره
في البلد الذي يدرسه فيه أول
ليلة من شوال (ليلة العيد)، لأن
هذه الزكاة ليس سببها الفطر
وإنما سببها الفطر ولهذا أضيفت
إليه وسفيت زكاة الفطر ولهذا
لو مات إنسان قبل مغرب اليوم
الأخير من رمضان لم تكن زكاة
الفطر واجبة عليه، وإن صام
سائر أيام رمضان.

ولو ولد مولود بعد مغرب آخر يوم من رمضان أي في الليلة الأولى لخلول شهر شوال كان الأول واجب إخراج زكاة الفطر عنه بالإجماع فهي زكاة مريطة بالبعد وتعميم القرعة به بحيث تشمل الفقراء والمساكين، ولهذا جاء في الحديث: «أغنواهم في هذا اليوم». والله أعلم.

زكاة الفطر لا تختلف لأنها محدودة بمقدار شرعي، وهذا المقدار هو الصاع والصاع حده انبئي - صلى الله عليه وسلم والحكمة فيما أمر بذلك ترجع إلى امرين: الأمر الأول: أن النقود كانت عزيزة عند العرب، خاصة لأن البوادي منهم فلو قُلت لأحدهم: ائدني هذا برهما أو ديناراً، فلن تجد لديه من ذلك شيئاً. ليس كذلك إلا الأنظمة الشائعة كالتمسك والريعي والشعير وغيرها مما كان يقات به العرب يومئذ.

وهذا ما جعل النبي -صلى الله عليه وسلم- يحدد زكاة الفطر بالصاع.

الأمر الثاني: أن النقود تتغير

قدرتها الشرائية من وقت لآخر،
 جاحظاً بُعد الرمال من تحت
 أقدامه، وفوته الشرائية متدنية
 جداً، وفي أحيان أخرى ترتفع
 قيمته الشرائية في الأساقف،
 مما يجعل تحديد الزكاة بالقدور
 مضطرباً بين الصعود والهبوط،
 ولا يستقر على حال. ولهذا
 حددها النبي - صلى الله عليه
 وسلم - بمقدار لا يختلف ولا
 يتقلب وهو الصاع. والصاع
 هذا يشعب عائلة يوم طعنا في
 أغلاب.

وقد حدد النبي عليه الصلاة والسلام الأقوات التي كانت تباع في مصر، وهي ليست على سبيل الحصر، ولهذا قال العلماء إن الإخراج من أغلب قوت البلد جائز، سواء أكان برا أم أرزا أم غرة أم غير ذلك. والصاع يساوي ربعة وريادة بمقدار قليل، أي نحو كيلو غرامين من الطعام، (2 كغم) أو خمسة أرطال تقريبا. ويمكن دفع القيمة إلى مذهب أي حنفية. وإن كان موسرا فالأفضل أن

قيام ليلة

وصلاة ونسبيح وقراءة للقرآن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم
الأربع وجبت له الجنة: لم يمت



يدفع زيادة على قيمة الصاع، لأن الطعام لم يعد مقصوراً هذه الأيام على الأرز مثلاً، بل لابد أن يكون معه اللحم والمرق والخضر والفاكهة وغير ذلك... والله أعلم.

متى تخرج زكاة الفطر؟ وعلى من توزع؟
- اتفق المسلمون على أن زكاة الفطر تجب بالفطر من رمضان، واختلفوا في تحديد وقت الوجوب، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري - وما لك في

رواية :- (تجب بغروب الشمس من أي يوم من رمضان، وقال أبو حنيفة وأصحابه والليث وأبو نؤير ومالك - في إحدى روايته- تجب بطلوع الفجر من يوم العيد، ويجوز إخراجها من أول يوم من رمضان، والراجح أنها تؤرخ على الفقهاء، ويمكن توزيعها في أي تصرف من مصارف الزكاة لحاجة مصلحة إسلامية معتبرة.

يقول فضيلة الشيخ د يوسف القرضاوي :- اتفق المسلمون

علي أن زكاة الفطر تجب
بالفطر من رمضان. لحديث
ابن عمر: «فرض رسول الله
-صلى الله عليه وسلم- زكاة
الفطر من رمضان» واختلفوا
في تحديد وقت الوجوب، فقال

الشافعي وأحمد وإسحاق
والثوري - مالك في رواية -
تجب بغروب الشمس من آخر
يوم من رمضان، لأنها وجبت
طهارة للصائم، والصوم ينتهي
بالغروب فتجب به الزكاة.
وقال أبو حنيفة وأصحابه

والثالث وأبو ثور ومالك -
 إحدى روايته: حيث يظلم
 القمر من يوم العيد، لتجرب قربة
 تتعلق بيوم العيد، فلم يتقدم
 وجهها يوم العيد، كالأضحية
 يوم الأضحي (الغني: 3/67 -
 68).
 والأمروء، وثمرة الخلف
 تظهر في المولد الذي يولد بعد
 مغيب الشمس وقبل فجر العيد:
 لا تجب عليه أم لا تحب؟ وكذلك
 المكلف الذي يموت في هذا الوقت
 (بداية المجتهد: 1/273).

منى يخرج المركزي زكاة
القطر ؟

— روى الشيخان وغيرهما عن
ابن عمر: «أن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - أمر بركاة
الفطر أن تؤدى قبل خروج
الناس إلى الصلاة» قيل صلاة
العبد. وعن عكرمة قال: يقدم
الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي
صلاته، إن الله تعالى يقول: «قد
أفطع من ثكفي. وذكر اسم ربه
فصل» (الأعلى: 14-15)
وروى ابن خزيمة من طريق

كثيرين بن عبد الله عن أبيه
جده أن رسول الله -صلى الله
عليه وسلم- سئل عن هذه الآية
فقال: «نزلت في زكاة الفطور
(نيل الأوطار: 4/195)، ولكن
الحديث ضعيف الإسناد، لأن
«كثيراً» ضعيف جداً عند أئمة
الحديث» (إله قال الشافعي وأبو
داود: إنه ركن من أركان الكتب،
بإقرار ابن حبان: إنه منكر الحديث
جداً، يروي عن أبيه عن جده
بنسخة موضوعة، لا يحل ذكره
في الكتب إلا على جهة التعجب

الآن أن الترمذي يصححه له، وذكر
الذهبي أن العلماء لا يعتمدون
على تصحيح الترمذي لحدوثه.
نظر: (ميزان الاعتدال: 3/406
407)، و«تهذيب التهذيب»
8/212، 423-425، و«التاريخ
الكبير» للخازني: 1/4 ص
217، و«الصحاح والتعديل
2/2 ص (154)، و«المستدرج
للمحكم: (1/128). كما يوهي
من هذا الحديث أن السورة
مكية، و«آلة الفهرست» إنما شرعت
بإحدى عشر فقرة فريضة صيام
رمضان وشرعية العيدين، وقد
يتناول معنى: «مُرَّتْ لِي رَكَاةُ
الْفِطْرِ» أن الآية تدل على ذلك
والباعية أو الإشارة، لأن رَكَاةُ
الْفِطْرِ سبب لنزولها بالثاني

والاصطلاح!

وقد أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد: «كنا نخرج في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم الفطر، صاعاً من طعام، وظاهره صحة الإخراج في اليوم كله، ولكن الشراح تناولوا بأول اليوم، وهو ما بين

صلاة الصبح إلى صلاة العيد،
كما في الفتح.
وحمل الشافعي التقييد بـ «قبل
الصلاة» على الاستحباب، لقوله
عليه الصلاة والسلام: «أَغْنُوهُمْ
فِي هَذَا الْيَوْمِ» و «الْيَوْم» بصديق
علي جميع النهار (فتح الباري:
3/375).

ويرى جمهور الفقهاء أن تأخيرها عن الصلاة مكروه، لأن المقصود الأول منها إغناء الفقير عن السؤال والطلب في هذا اليوم، فمَنى آخرها، فأت جزء من اليوم دون أن يتحقق هذا الإغناء (المعنى: 67/3).

ويروى ابن حزم أن وقتها
يبتني بإباض الشمس
وحلول وقت صلاة العبد،
فالتأخير عنه حرام. قال: فمن
لم يؤدها حتى خرج وقتها،
فقد وجبت في دمته وماله من
الحق، فهي دين له، وحق من
حقوقه، إذ وجب إخراجها من
ماله، وحرم إيساها في
ماله، فوجب عليه أن يؤدها،
ويستقر ذلك حق، وبقي
حق الله في تضييع الوقت، لا
يقصر على جبره إلا بالاستفغار
لله تعالى (المجلد: 1/ 143).

علي من تجب زكاة الفطر؟
 - في حديثه أبي عمر الذي
 رواه الجيعان: أنَّ (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم- فرض
 زكاة الفطر من رمضان على
 كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من
 المسلمين).
 وروى البخاري عنه قال:
 «فرض رسول الله -صلى الله
 عليه وسلم- زكاة الفطر، صاعاً
 من تمر أو صاعاً من شعير،
 على العبد والحر، والذكور
 والأنثى، والصغير والكبير من
 المسلمين»
 وعن أبي هريرة في زكاة
 الفطر: «على كل حر وعبد، ذكر
 وأنثى، صغير أو كبير، فقير أو
 غني».
 (رواه أحمد والشيخان

والنسائي وهو الحديث رقم (186) من كتاب الزكاة. من الفتح الرباعي: 39/9) وهذا من كلام أبي هريرة، ولكن مثله لا يقال بالوأي.

وهذه الأحاديث تدلنا على أن هذه الزكاة فريضة عامة على الرؤوس والأشخاص من المسلمين لا فرق بين حر وعبد، ولا بين نكر وأنتنى، ولا بين صغير وكبير بل لا فرق بين غني وفقير، ولا بين حضري وبدوي، وقال الزهري وربيعه والليث: إن زكاة القطر تختص بالحضر، ولا تجب على أهل البادية، وظاهر الأحاديث برر عليهم، وظالموا ما عليه الجمهور (نيل الأوطار: 4/ 181).

وروى ابن حزم هذا القول عن عطاء، ورد عليه بأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يخص أعرابياً ولا يهودياً من غيرهم، فلم يجز تخصيص أحد من المسلمين (المحلى: 131/6). والله أعلم.

حتى صلاة العيد؟
- يرى جمهور الفقهاء أن تأخيرها (أي زكاة الفطر) عن الصلاة مكروه، لأن المقصود الأول منها إغناء الفقير عن السؤال والطلب في هذا اليوم، فمتى أخرها، فبات جزء من اليوم دون أن يتحقق هذا الإغناء

(المعنى 3/67).
ويرى ابن حزم أن وقتها
ينتهي بابيضاض الشمس
وحلول وقت صلاة العيد.
فالتأخير عنه حرام.
قال: فمن لم يؤدها حتى خرج
وقتها، فقد وجبت في ذمته وماله

لأنه في ذلك الوقت، ففي حين أن
 حقيقته، قد وجب إخراجها من
 الحلق، وحرص عليه إسكانها في
 ماله، فوجب عليه أدائها أبداً،
 ويسقط بذلك حقه، ويبقى
 حق الله في تصحيحه الوقت، لا
 يقدر على جبره إلا بالاستغفار
 والندامة (المحلي: 6/143).

ومال الشوكاني إلى أن
 إخراجها قبل الصلاة واجب،
 لحديث ابن عباس: «فإن أداها
 قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة،
 ومن أداها بعد الصلاة فهي
 صدقة من الصدقات».

ومعنى أنها «صدقة من الصدقات»: أي ليس لها الثواب الخاص لزكاة الفطر بوصفها قربة لها وقت معلوم. وأما تأخيرها عن يوم العيد، فقال ابن رسلان: إنه حرام بالاتفاق. لأنها زكاة واجبة، فوجب أن يكون تأخيرها ما أثم، كما في إخراج الصلاة عن وقتها (نيل الأوطار): (4/195)

وقال في «المغني»: «فإن آخرها عن يوم العيد ثم ولزمه القضاء (وكذا قال الدردير في الشرح الكبير (1/508): ولا تسقط القطرة بمعنى زمنها لترتبها في الذمة) وحكي عن ابن سيرين والنخعي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد، وحكاها ابن المنذر

النحر، وليلة الفطر»، رواه ابن عساکر
وعن عبادة رضي الله عنه عن رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - قال: «من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى لم يمض يوم
لموت القلب»، رواه الطبراني.

قيام ليلة العيد بأنواع العبادات والقرابات، من ذكر لله
وصلاة وتسبيح وقراءة للقرآن. عن معاذ رضي الله عنه أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من أحيا الليالي
الأربع وحبت له الجنة: ليلة الزويرة، وليلة عرفة، وليلة

قيام ليلة العيد

A black and white photograph of a middle-aged man with a beard and mustache. He is wearing a light-colored, possibly white, button-down shirt. His eyes are closed or looking down, and his hands are raised in front of him, palms facing forward, in a gesture that could be interpreted as surrender, prayer, or a plea. The background is blurred, showing other people in similar light-colored clothing, suggesting a group setting or a public event. The lighting is bright, creating strong shadows on his face and shirt.